



المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة

المجلد 03 ، العدد 01 ، مارس 2023م

International Journal of Advanced Islamic Economic Studies

Vol :03 , No:01 , March 2023

e-mail: ijaies.journal@univ-mosta.dz



العلاقة بين عائدات النفط والسياسة المالية السعودية خلال الفترة 1970-2020م

The Relationship Between Oil Revenues and Saudi Fiscal Policy Over the Period Between 1970-2020

محمد بن موسى الجهني¹

¹كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية،

s44170315@st.uqu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2023/01/25 تاريخ القبول: 2023/02/20 تاريخ النشر: 2023/03/30

ملخص: يعتبر النفط من أهم مصادر الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية، ولكن بسبب حساسيته للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية، فإن هذا المصدر في تقلبات مستمرة، لذلك كان المهم بحث الإيرادات النفطية وعلاقتها بالسياسة المالية ممثلة بالنفقات الحكومية. نتيجة لذلك، سعت الدراسة إلى إبراز أهمية الإيرادات النفطية من خلال إبراز حجم الإيرادات النفطية بنسبة للإيرادات الحكومية، وبحث تطور العلاقة بين الإيرادات النفطية والنفقات العامة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: شكلت عائدات النفط نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وتأثر النفقات الحكومية بالإيرادات النفطية. تم التوصل إلى التوصيات التالية: التأكيد على الجهود المستمرة لزيادة وتنويع الإيرادات غير النفطية، بما يحقق توسيع قاعدة الإيرادات الحكومية للمملكة العربية السعودية، وبما يمكنها من التكيف مع تقلبات الإيرادات النفطية، والتأكيد على أهمية تحسين فعالية الإنفاق الرأسمالي

¹-المؤلف المرسل: محمد بن موسى الجهني، البريد الإلكتروني: s44170315@st.uqu.edu.sa

والتشغيلي الحكومي من أجل ضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستدامة المالية، التأكيد على استمرار جهود البحث والتطوير لموارد الطاقة لرفع كفاءة الإنتاجية وتعزيز استدامتها على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية، النفقات العامة، السياسة المالية.

تصنيف Jel: E6 , G3,

Abstract: Oil is considered one of the most important sources of government revenues in the Kingdom of Saudi Arabia, but because of its sensitivity to many internal and external influences, this source is in constant fluctuations, so it was important to study oil revenues and their relationship to fiscal policy represented by government expenditures. As a result, the study sought to highlight the importance of oil revenues by highlighting the volume of oil revenues in relation to government revenues and examining the evolution of the relationship between oil revenues and public expenditures. The study reached several results, the most important of which are: Oil revenues constituted a large proportion of government revenues in the Kingdom of Saudi Arabia during the study period, and government expenditures were affected by oil revenues. The following recommendations were reached: Emphasizing the continuous efforts to increase and diversify non-oil revenues, in a way that achieves the expansion of the government revenue base of the Kingdom of Saudi Arabia, enabling it to adapt to fluctuations in oil revenues, and stressing the importance of improving the effectiveness of government capital and operational spending in order to ensure efficient allocation of resources And financial sustainability, emphasizing the continuation of research and development efforts for energy resources to raise productivity efficiency and enhance its long-term sustainability

Keywords: Oil Revenue, Government Expenditure, Fiscal Policy.

JEL Classification: E6 , G3

1. مقدمة

تكمن أهمية النفط في كونه المصدر الأول للطاقة في العالم، حيث ان مشتقاته المتعددة المستخرجة من خلال عمليات التكرير تدخل في مجموعة واسعة من المنتجات والصناعات لدى معظم سكان العالم. علاوة على ذلك، فإن النفط يعد مصدر أساس للإيرادات العامة وعنصر مهم في تمويل النفقات العامة اللازمة لتسيير الاقتصاد والنفقات الرأسمالية اللازمة لتمويل الخطط الاقتصادية والتنمية. لذا، فإن الإيرادات النفطية تعتبر أحد المؤثرات المهمة في استقرار السياسات المالية لدى العديد من الدول .

تعد المملكة العربية السعودية أحد أكبر منتجي النفط حول العالم. حيث بلغ متوسط انتاجها خلال عام 2020م 10.81 مليون برميل في اليوم. أي 12% من الإنتاج العالمي للنفط (U.S. Energy Information Administration [EIA], n.d). وتمثل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية. حيث مثلت المداخيل النفطية 52.8% من إجمالي الإيرادات الحكومية لعام 2020م (وزارة المالية، 2019).

ويكمن تأثير الإيرادات النفطية على الاستقرار الاقتصادي بشكل أساس من خلال النفقات العامة، حيث تكمن أهميتها في كونها تعد مشكل لإجمالي الناتج المحلي في البلد. وتواجه المملكة العربية السعودية شأنها شأن الدول المنتجة للنفط عدة تحديات أهمها عدم استقرار أسعار النفط العالمية. فعلى سبيل المثال، تم تحديد سعر برميل النفط في عام 1998 عند 12 دولارًا، ثم ارتفع مرة أخرى في عام 2000 ليصل إلى 30 دولارًا، تلاه إنخفاض آخر في عام 2002، ليصل سعر البرميل إلى 20 دولارًا (Davis et al., 2003).

وتتسم أسعار النفط العالمية بالتذبذب، حيث تتأثر بالعديد من العوامل، والتي يمكن إيجازها في جانبي العرض والطلب. جانب العرض، يتضمن محددات مثل المستوى التكنولوجي للإنتاج واحتياطيات النفط والسياسات النفطية للدول المصدرة وغيرها من العوامل الأخرى التي تنشأ من جانب العرض. في المقابل، تتأثر أسعار النفط من جانب الطلب، من خلال عوامل عدة منها الاستقرار الاقتصادي، المناخ، النمو السكاني، أسعار الطاقة البديلة، بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجيه مثل أسعار صرف العملة. كل هذه العوامل لها تأثير على عائدات النفط، وبالتالي التأثير على الإنفاق الحكومي وبالتالي التأثير على فعالية السياسة المالية، وتحقيق النمو

الاقتصادي.

لذلك كان من المهم بحث العلاقة بين عائدات النفط والسياسة المالية، وذلك من خلال فحص العلاقة التاريخية بين الإيرادات النفطية والنفقات العامة.

1.1.1. اشكالية الدراسة:

تعد الإيرادات النفطية عنصر هام في السياسة المالية في المملكة العربية السعودية. إذ يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما هو حجم الإيرادات النفطية بنسبة للإيرادات العامة؟
- هل تتأثر النفقات العامة بالإيرادات النفطية؟

2.1.2. فرضيات الدراسة:

- تشكل عائدات النفط في المملكة العربية السعودية حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية.
- تتأثر السياسة المالية ممثلة بالنفقات العامة بالإيرادات النفطية.

3.1.3. أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة في كونها تبحث في عائدات النفط في المملكة العربية السعودية ونسبة تمثيلها من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال فترة الدراسة. كما يوضح نسبة عائدات النفط التي يغطيها إجمالي الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة. علاوة على ذلك، تضيف الدراسة إلى مجموعة المعارف حول عائدات النفط وأهميتها في المملكة العربية السعودية ودورها كمحفز للسياسة المالية.

4.1.4. منهجية الدراسة:

■ **منهجية التحليل:** بناءً على طبيعة الدراسة وأهدافها، فقد تم استخدام المناهج الوصفية والتاريخية والتحليلية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي لوصف تطورات الإيرادات النفطية والإيرادات العامة والنفقات الحكومية، باستخدام البيانات التاريخية للفترة الممتدة من عام 1970 م إلى عام 2020 م. كما تم استخدام النهج التحليلي في تحليل وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

■ **مصادر البيانات:** تقارير وإحصاءات كلاً من البنك المركزي السعودي، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ومركز الملك عبد الله للدراسات النفطية وعدد من الجهات والنشرات والدوريات الأخرى ذات العلاقة بموضوع البحث وتفرعاته.

■ **حدود الدراسة:** الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية أما الحدود الزمانية: الفترة الزمنية 1970-2020م.

1.5. هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول منها الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى تطور حجم الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية وخاتمة وتوصيات.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2. الإطار النظري:

حاولت العديد من الدراسات الاقتصادية شرح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، بما في ذلك عائدات النفط. ومع ذلك، على الرغم من تعدد وتنوع تلك الدراسات، وكذلك الطرق المختلفة المستخدمة لقياس تلك العلاقة، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء. انقسمت التفسيرات لطبيعة العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية إلى أربع نظريات.

النظرية الأولى هي أن الإيرادات تؤدي إلى الإنفاق، والتي قدمها كلاً من ميلتون فريدمان وبوكانان وفاجنر. نصت هذه النظرية على أن الزيادة في حجم الإيرادات المتحصلة تؤدي إلى الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي، أي أن العلاقة سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات الحكومية إلى النفقات الحكومية. ووفقاً لهذا النظرية، فإنه يمكن للحكومات معالجة مشكلة عجز الميزانية بسن تدابير تخفف أو تزيد من الدخل الحكومي (Ulash, 2016).

النظرية الثانية، والمستمدة من بيكوك ووايس مان، والتي نصت بأن الإنفاق يتسبب في الإيرادات. أي أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي لزيادة الدخل الحكومي وبالتالي، فإن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية (Peacock & Wiseman, 1979). وبذلك فإن هذه النظرية تشير إلى أن الحكومة يجب أن تنفق أولاً ثم تحاول تعويض التكاليف من خلال زيادة تحصيل الإيرادات (Ulash, 2016). فعل سبيل المثال، وفقاً لهذه النظرية، فإن الحكومات تتجه إلى زيادة مستويات إنفاقها كشكل من أشكال التحفيز المالي وذلك في أوقات الأزمات، وهذه الزيادات المؤقتة في الإنفاق الحكومي قد تؤدي إلى تحسينات طويلة الأجل في الإيرادات الحكومية (Phiri, 2019).

النظرية الثالثة تشير إلى مفهوم الاستقلال المالي. بعبارة أخرى، انه لا توجد علاقة مباشرة بين الإيرادات والإنفاق. فالقرارات المتعلقة بالإيرادات تأخذ بشكل مستقل عن تأثير أو حجم الإنفاق الحكومي (Ulash, 2016).

النظرية الرابعة هي التوازن المالي، ونعني بها أن قرارات الإنفاق والإيرادات الحكومية يتم تحديدها بشكل متزامن أو مشترك. تقوم الحكومات على تغيير الإنفاق والدخل بشكل متزامن، أي وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية (Richter & Dimitrios, 2013).

أخيراً، بحثت الأبحاث والأوراق العلمية السابقة العلاقة بين الإيرادات الحكومية، بما في ذلك عائدات النفط، والنفقات الحكومية من وجهات نظر مختلفة ومع قيود زمنية ومكانية متفاوتة، مما أسفر عن نتائج متباينة بسبب تفرد حالة كل دولة على الأخرى.

2.2 الدراسات السابقة

■ دراسة بعنوان: العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000 – 2008. للباحث هيام خزعل ناشور، والمنشورة بجامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد لسنة 2012م. هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة الواقعة بين عام 2000م وعام 2008م. توصل الباحث إلى أن هناك صلة مباشرة بين الدخل النفطي والنفقات الحكومية في دول الخليج. كما توصل إلى أن النفقات في دول الخليج آخذة في الازدياد بالتوازي مع تطور عائدات النفط (ناشور, 2012).

■ دراسة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1987 – 2013. للباحثة فاطمة زهرة جابري، والمنشورة في مجلة اقتصاديات المال والأعمال بعام 2018م. هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتحليل البيانات السنوية الواقعة بين الفترة عام 1987م وعام 2013م. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طويل الأمد بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي (جابري, 2018).

■ دراسة بعنوان دراسة قياسية لأثر انخفاض العوائد النفطية على السياسة المالية في

الجزائر خلال الفترة 1985 - 2015، للباحث سفيان بن عبد العزيز والمنشورة في مجلة رؤى اقتصادية لعام 2019م. بناءً على نماذج Johanson التكاملية المتزامنة، هذه الدراسة يسعى إلى تحديد مدى تأثير تراجع عائدات النفط على أداء السياسة المالية الجزائرية. تقرر أن عائدات النفط ليس لها سوى تأثير قصير الأجل على الإيرادات والنفقات العامة. (عبد العزيز، 2019).

3. تطور حجم الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة

1.3. تطور الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي:

تعتمد الكثير من الدول حول العالم على الإيرادات النفطية كمكون مهم للإيرادات الحكومية، فكما هو الحال مع الدول الأخرى المنتجة للنفط، فإن الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية تشكل مكون مهم من إجمالي الإيرادات الحكومية. لذا كان من المهم فهم طبيعة العلاقة التي تربط بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، ويتم ذلك من خلال استعراض الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي للفترة من عام 1970م إلى عام 2020م والتعليق عليها.

الجدول (01): الإيرادات النفطية والنفقات العامة (1970-2020). (م.ر.س)

السنة	الإيرادات النفطية	النفقات العامة
1970	7122	7940
1971	9685	11120
1972	13480	15368
1973	39285	41705
1974	94190	100103
1975	93481	103384
1976	121191	135957

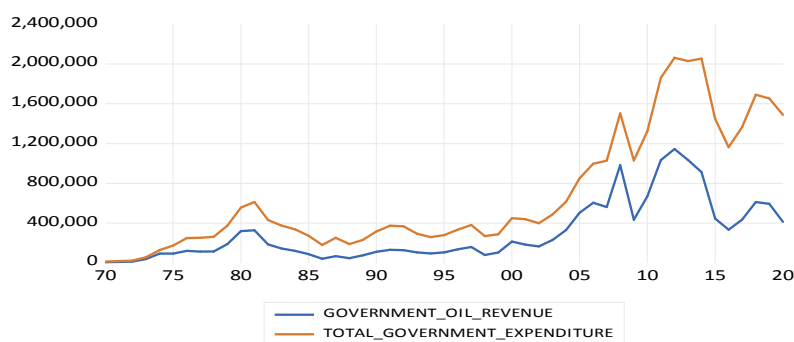
*ملحوظة: تم استخدام برنامج EViews لمعالجة بيانات إجمالي الإنفاق الحكومي وإيرادات النفط الحكومية لعامي 1990 و1991. ويرجع ذلك إلى أن مخصصات العام المالي 1412/1411 (1991م) تم دمجها مع موازنة عام 1411/1410 هـ (1990م) وتم التعامل معها كميزانية واحدة، ولم يتم إعداد موازنة للسنة المالية 1412/1411 هـ (1991م).

السنة	الإيرادات النفطية	النفقات العامة
1977	114042	130659
1978	115078	131505
1979	189295	211196
1980	319305	348100
1981	328594	368006
1982	186006	246182
1983	145123	206419
1984	121348	171509
1985	88425	133565
1986	42464	76498
1987	67405	103811
1988	48400	84600
1989	75900	114600
1990	111838	151244
1991	131666	171791
1992	128790	169647
1993	105976	141445
1994	95505	128991
1995	105728	146500
1996	135982	179085
1997	159985	205500
1998	79998	141608
1999	104447	147454
2000	214424	258065
2001	183915	228159
2002	166100	213000
2003	231000	293000
2004	330000	392291
2005	504540	564335

السنة	الإيرادات النفطية	النفقات العامة
2006	604470	673682
2007	562186	642800
2008	983369	1100993
2009	434420	509805
2010	670235	740872
2011	1034362	1117527
2012	1144818	1246538
2013	1035048	1152612
2014	913347	1040141
2015	446432	612693
2016	333698	519457
2017	435899	691510
2018	611239	905609
2019	594424	926846
2020	413049	781834

المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات البنك المركزي السعودية (البنك المركزي السعودي، 2022)

الشكل (01): تطور حجم الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي (1970-2020م)



المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات البنك المركزي السعودية (البنك المركزي السعودي، 2022)

2.3. تحليل نتائج تطور الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة (1970-2020م)

يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة ارتباط بين المؤشرين من خلال تتبع التطور التاريخي لإيرادات النفط والنفقات الحكومية من عام 1970 م إلى عام 2020 م. النقاط التالية تلخص هذه الفترة الزمنية:

خلال الفترة بين (1970 - 1981)، قدرت الإيرادات النفطية في بداية فترة الدراسة، عام 1970م، بنحو 7122 مليون ريال، مقابل الإنفاق الحكومي بـ 6293 مليون ريال. تلا ذلك تطور ونمو في كلا المؤشرين حتى عام 1981م، حيث بلغت الإيرادات النفطية 328594 مليون ريال، بزيادة مقدارها 4513.79%. وقابل ذلك ارتفاع في الإنفاق الحكومي بنسبة 4423.28% لتصل إلى 284650 مليون ريال (القطيط وجعفر، 2022).

خلال الفترة بين (1982 - 1986)، انخفضت الإيرادات النفطية من عام 1982م، إلى 42464 مليون ريال عام 1986م، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 64.49% عن عام 1981م. كذلك الأمر مع الإنفاق الحكومي، الذي انخفض من 244912 مليون ريال عام 1982م إلى 137422 مليون ريال عام 1986م. أي أن متوسط الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة انخفض بنسبة 28.83% بالمقارنة بعام 1981م.

خلال الفترة بين (1987 - 2012): على الرغم من حدوث بعض الإنخفاضات في عدد من السنوات خلال هذه الفترة، على سبيل المثال، كان هناك إنخفاض في كلا المؤشرين للأعوام 1988، 1993، 1994، 1998، 2001، 2002، إلا أنهم بشكل عام استمروا في الارتفاع حتى نهاية الفترة بعام 2012. وقدرت الإيرادات النفطية لعام 1987م بـ 67405 مليون ريال، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 1144818 مليون ريال بنهاية الفترة. أي أن نسبة الارتفاع في الإيرادات النفطية من بداية الفترة وحتى نهايتها هي 1598.42%. انعكس هذا النمو الكبير في الإيرادات النفطية على ارتفاع حاد في الإنفاق الحكومي والذي قدر بـ 184919 مليون ريال عام 1987م، ثم صعدت بنسبة 396% إلى 917198 مليون ريال عام 2012م (القطيط وجعفر، 2022)..

خلال الفترة بين (2013 - 2020): كان هناك تذبذب في مؤشر الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية. فبلغت الإيرادات النفطية بعام 2020م 413049 مليون ريال، بإنخفاض

60.09% من 1035048 مليون ريال في عام 2013م. كذلك بنسبة للنفقات الحكومية، حيث ارتفعت بنسبة 8.14% في عام 2020م، لتصل إلى 1075734 مليون ريال من 994734 مليون ريال في بداية الفترة بعام 2013م. ويعزى الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية، أهمها اثار وباء كورونا. حيث كان لتفشي وباء كورونا تأثير كبير على سلاسل الأمداد العالمية للنفط، مما أدى لإنخفاض الإيرادات النفطية. من ناحية أخرى، يعود الارتفاع الأخير في مؤشر الإنفاق الحكومي مقارنة ببداية الفترة، إلى أسباب عدة منها التكاليف المرتبطة بارتفاع الإنفاق على الأنشطة المختلفة المتأثرة بوباء كورونا والإنفاق على القطاع الصحي (القطييط وجعفر، 2022).

4. الخاتمة

خلال فترة الدراسة، شكلت عائدات النفط جزءاً كبيراً من الإيرادات الحكومية. ومع ذلك، انخفضت بشكل مستمر خلال فترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى نمو الاقتصاد السعودي، وتوسيع قاعدة الإيرادات الحكومية، وميل الدولة لتنويع مصادر دخلها. وخلصت الدراسة إلى أن عائدات النفط كانت وستظل مصدراً مهماً لإيرادات الحكومة في المملكة العربية السعودية، وأن عائدات النفط تؤثر على السياسة المالية من خلال النفقات الحكومية. وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

- التأكيد على الجهود المستمرة لزيادة وتنويع الإيرادات غير النفطية، بما يحقق توسيع قاعدة الإيرادات الحكومية للمملكة العربية السعودية، وبما يمكنها من التكيف مع تقلبات الإيرادات النفطية.
- التأكيد على أهمية تحسين فعالية الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي الحكومي من أجل ضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستدامة المالية.
- التأكيد على استمرار جهود البحث والتطوير لموارد الطاقة لرفع كفاءة الإنتاجية وتعزيز استدامتها على المدى الطويل.

5. قائمة المراجع

1.5. المراجع بالعربية

- القطيطة، ج. ص. ع. (2008). السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق عدالة التوزيع. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، 12(34)، 11-51.
<http://search.mandumah.com/Record/79847>
- وزارة المالية (2020). تقرير أداء الميزانية الفعلية لنهاية العام المالي 2020
<https://www.mof.gov.sa/budget/2020/Documents/END%20Bud-A%202020%20210527%20V1.pdf>
- محمد، ف. أ. ح. (2021). دراسة قياسية لمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الإنفاق الكلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 2000 - 2018. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(5).
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q280720>
- ناشور، ه. خ. (2012). العلاقة بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000 - 2008. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، 8(31)، 1-19.
<https://doi.org/10.33762/0672-008->
- جابري، ف. ز. (2018). أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1987 - 2013. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 5، 408 - 420.
<https://doi.org/10.37170/1986-000-> 420 408 5 005-026
- عبدالعزيز، س. (2019). دراسة قياسية لأثر انخفاض العوائد النفطية على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1985 - 2015. مجلة رؤى اقتصادية، 9(2)، 65 - 79.
<https://doi.org/10.37137/1416-009-002-003>
- الجنائي، ع. ن. ز. (2020). تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في إستجابة السياسة المالية للمملكة العربية السعودية للمدة 1990-2017م. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 13(2)، 459 - 489.
<http://search.mandumah.com/Record/1159934>
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2015). النشرة الشهرية أبريل 2015.
<https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin>
- البنك المركزي السعودي (2022). الإحصاءات السنوية
<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/economicreports/pages/yearlystatistics.aspx>

5.2 المراجع بالإنجليزية

- *Frequently asked questions (FAQs)*. (2022). U.S. Energy Information Administration (EIA). <https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=709&t=6>
- Davis, J. M., Ossowski, R., & Fedelino, A. (2003). Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries. International Monetary Fund (IMF). <https://www.imf.org/external/pubs/nft/2003/fispol/>
- Ullah, N. (2016). The Relationship of Government Revenue and Government Expenditure: A case study of Malaysia. MPRA Paper. <https://ideas.repec.org/p/pramprapa/69123.html>
- Richter, C., & Dimitrios, P. (2013). Tax and spend, spend and tax, fiscal synchronisation or institutional separation? Examining the case of Greece. Romanian Journal of Fiscal Policy, 4(2), 1-17. <https://bit.ly/3ZUXpe3>